المواضيع محور الاهتمام
حقوق الإنسان للمهاجرين في زمن كوفيد-19
في 7 نيسان/ أبريل 2020

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
COVID-19 RESPONSE

كوفيد-19 وحقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين: توجيهات

لمحة عامة

تؤثر أزمة الصحة العامة الحالية الناجمة عن مرض كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تعاني أصلاً أوضاعاً هشة ومهمشة. وفي جميع أنحاء العالم، يمكن أن يكون المهاجرون عرضة بشكل خاص للوصم والتمييز ويمكن إستبعادهم في القانون والسياسات والممارسات من إمكانية الحصول على الحقوق، بما في ذلك في سياق الصحة العامة والإستجابة لتحقيق التعافي من جائحة كوفيد-19.

- يجب أن يؤخذ الجميع، بمن فيهم جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، في الإعتبار كجزء لا يتجزأ من أية استجابة للصحة العامة ولتحقيق التعافي من جائحة كوفيد-19. إن إشراك المهاجرين في الإستجابة لهذه الأزمة هو السبيل الفعال الوحيد لحماية حقوق المهاجرين، بل ولتجنب تأجيج معاداة الأجانب وتعريض صحة المجتمع ككل للخطر.
- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير محددة لدعم المهاجرين في الوضعيات الهشة، والذين هم عرضة لخطر التأثر بالأزمة أكثر من غيرهم.

الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والسلع والخدمات

كثيراً ما يواجه المهاجرون عقبات في الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الحواجز اللغوية والثقافية، والتكلفة، ونقص المعلومات، والعواقب الوخيمة للمواقف والسلوكيات المعادية للأجانب. كما يواجه العديد من المهاجرين عقبات تحول دون الحصول على الرعاية الصحية نتيجة للقانون والسياسات، واللوائح الإدارية والممارسات، بما في ذلك بسبب وضعهم كمهاجرين غير نظاميين. وقد يكون المهاجرون الذين هم في وضع غير قانوني غير قادرين أو غير راغبين في الحصول على الرعاية الصحية أو تقديم معلومات عن حالتهم الصحية عندما يخشون أو يواجهون خطر الإحتجاز والترحيل والعقوبات جراء وضعهم القانوني كمهاجرين.

- يتساوى جميع الأشخاص في إقليم دولة ما أو الخاضعين لولايتها، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني كمهاجرين، في حق الحصول على الرعاية الصحية. وعلى الدول الإلتزام بضمان الحق في الصحة للجميع دون تمييز، بما في ذلك على أساس الجنسية ووضع الهجرة. ولا يعد شح الموارد أساساً كافياً للتعامل مع إحتياجات المهاجرين من ناحية الرعاية الصحية بشكل مختلف.
- ينبغي اتخاذ تدابير تشريعية وسياسية وإدارية وعملية، بما في ذلك تدابير الإتصال، لضمان وصول المهاجرين في الوقت المناسب وعلى نحو فعّال إلى مرافق الرعاية الصحية وحصولهم على السلع والخدمات الصحية، في جميع مراحل الهجرة، بغض النظر عن وضع الهجرة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير "وسائل وقائية" لفصل الإجراءات المتعلقة بإنفاذ قوانين الهجرة عن توفير الخدمات الصحية. وينبغي أن توضح رسائل التواصل والحملات الإعلامية العامة أنه لن تتم معاقبة أو إستهداف المهاجرين في أوضاع غير نظامية في إطار إنفاذ قوانين الهجرة عند سعيهم للحصول على خدمات الرعاية الصحية.
- ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بطرق الوقاية والتشخيص المبكر لمرض كوفيد-19 والعلاج منه، وكذلك التدابير المتخذة للتصدي لإنتشاره، متاحة للمهاجرين بلغة يفهمونها وبالصيغ التي يمكنهم الوصول إليها.
- ينبغي أن تهدف جهود التوعية إلى نشر المعلومات وذلك بالمشاركة الفعالة للمهاجرين والجهات الفاعلة التي لديها إمكانية الوصول إلى المهاجرين، بما في ذلك على طول طرق الهجرة.

المهاجرون الذين يعيشون في مخيمات أو في ظروف غير آمنة

إن المهاجرين الذين يسافرون أو يعيشون في ظروف غير ملائمة وغير آمنة، دون إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في حالة تشرد أو في ملاجئ مكتظة أو في تجمعات سكنية عشوائية أو مخيمات أو أحياء فقيرة أو الذين يعيشون في مساكن غير مستقرة أو غير ملائمة، هم الأكثر عرضة لخطر هذا الوباء.

- تشمل الإجراءات المحددة التي ينبغي إتخاذها لحماية صحة المهاجرين الذين يعيشون في حالة تشرد أو في ملاجئ أو تجمعات سكنية عشوائية أو في المخيمات أو الأحياء الفقيرة أو المساكن غير اللائقة ما يأتي:
  - توفير أساليب الوقاية والإختبارات والعلاج في الملاجئ والمخيمات؛
  - الإنتقال الوقائي من المخيمات المكتظة إلى السكن الآمن؛
  - توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الملاجئ والمخيمات والمناطق العامة؛
  - مواصلة وزيادة إمكانية وصول المهاجرين ممن هم في وضع العبور والمشردين بدون عراقيل من حيث وضعهم القانوني كمهاجرين؛ و
  - تعليق عمليات الإخلاء من المنازل والملاجئ وتمديد الإقامة في الملاجئ ومراكز الإستقبال.
- ينبغي أن يكون توفير جميع الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه والصرف الصحي وغيرها من الحقوق، منفصلاً عن إنفاذ قوانين الهجرة.

الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية

إن العديد من المهاجرين وأسرهم هم من ذوي الأجور المنخفضة والعاملين المؤقتين والعاملين في القطاع غير الرسمي. ويواصل العديد منهم ضمان توفير الخدمات الأساسية للأشخاص أثناء الجائحة، ونتيجة لذلك قد يكونون أكثر عرضة لخطر الإصابة. ويتعرض آخرون لخطر فقدان وظائفهم أو تأشيرة العمل، ويواجهون مصاعب إقتصادية جراء تدابير الإحتواء، مثل إغلاق الأعمال التجارية. وقد يتأثر العمال المحليون من المهاجرين أكثر من غيرهم بتدابير التباعد الإجتماعي والعزل في منازل أصحاب العمل، مما قد يعرضهم للتمييز وحتى للإساءة دون وجود أي مساعدة من أية جهة.

- ينبغي أن تكون تدابير الحماية الإجتماعية متاحة ومتوفرة للعمال المهاجرين وأسرهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين، حيث من المرجح أن تكون ظروف عملهم محفوفة بالمخاطر ويتأثرون أكثر من غيرهم بالبطالة أو تقليص العمالة جراء الجائحة.

الحق في التعليم

قد يواجه الأطفال المهاجرون عقبات إضافية في الحصول على التعليم حيث اضطرت المدارس أو المنظمات التي تقدم برامج تعليمية خاصة إلى إغلاق أبوابها. وقد يشمل ذلك الحالات التي لا يتمكن فيها الأطفال المهاجرون من الحصول على الوسائل التكنولوجية أو غيرها من هياكل الدعم لمواصلة تعليمهم من المنزل.

- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير لضمان عدم تخلف الأطفال المهاجرين عن الركب، وبحث الشراكات والطرق المبتكرة لتوفير التعليم عن بُعد وإعادة إدماج جميع الأطفال المهاجرين بمجرد إستئناف الدراسة الحضورية.

إحتجاز المهاجرين

تعتبر مراكز إحتجاز المهاجرين ومخيمات الهجرة وغيرها من الأماكن التي يُحرم فيها المهاجرون من حريتهم أماكن عالية الخطورة لإنتشار الأمراض المعدية، حيث أن هذه الأماكن غالباً ما تكون مكتظة وتفتقر إلى الرعاية الصحية والغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة.

- ينبغي للدول أن تعطي الأولوية العاجلة للإفراج عن المهاجرين وأن تضع مجموعة من البدائل غير الإحتجازية القائمة على مراعاة حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق المهاجرين والموظفين في مرافق احتجاز المهاجرين وصحتهم.
- بما أن إحتجاز المهاجرين لا يخدم مطلقاً مصلحة الطفل الفضلى، ينبغي الإفراج فوراً عن الأطفال وأسرهم.

- ينبغي للدول أن تكفل حصول المفرج عنهم من مراكز إحتجاز المهاجرين على من السكن الملائم وما يكفي من الغذاء والخدمات الأساسية.

إدارة الحدود

تقوم بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم بإغلاق الحدود أو تشديد الرقابة على الحدود في محاولة لإحتواء إنتشار مرض كوفيد19.

- يجب أن تكفل الضوابط والتدابير الحدودية المشددة المنفذة على الحدود الدولية، بما في ذلك الفحص والحجر الصحي عند نقاط الدخول، عدم التمييز والسرية وحفظ الكرامة، وينبغي ألا تنطوي على إحتجاز إلزامي أو لأجل غير مسمى. وينبغي الإستمرار بعمليات البحث والإنقاذ مع التأكد من إتساقها وأولويات الصحة العامة.
- ينبغي إتخاذ تدابير لضمان إستمرار الوصول إلى التقييم الفردي والحماية الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وينبغي أن تمتثل إجراءات الهجرة واللجوء لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وأن تتجنب وضع المهاجرين في أوضاع هشة، مثل تجريدهم من وضعهم القانوني كمهاجرين. وينبغي للدول أن تنظر في تنظيم وضعهم القانوني وتسوية تصاريح الإقامة والعمل وتمديدها في الوقت المناسب أثناء الجائحة، كوسيلة لتيسير حصول المهاجرين على الحقوق وحماية الصحة العامة.
- ينبغي للدول أن تنظر في التعليق المؤقت لعمليات الإعادة القسرية أثناء الجائحة. ولا يمكن إنفاذ عمليات الإعادة القسرية إلا إذا إمتثلت لمبدأ *عدم الإعادة القسرية* وحظر الطرد الجماعي، فضلاً عن الضمانات الإجرائية، بما في ذلك الإجراءات القانونية الواجبة، وتوفير إمكانية الوصول إلى المحامين والمترجمين، والحق في الطعن في قرار الإعادة. وفي جميع الحالات، ينبغي تعديل جميع مراحل إجراءات الإعادة لضمان توافقها مع إستراتيجيات الصحة العامة.
- يجب إدراج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية، لاسيما أولئك العائدين من بلدان ترتفع فيها معدلات الإصابة، في الإستراتيجيات الوطنية للإستجابة والتعافي دون تمييز، وينبغي حمايتهم من الوصم والإقصاء في المجالين الخاص والعام.

معاداة الأجانب

في حالات الخوف وعدم اليقين، مثل الجائحة الحالية، يمكن أن يكون المهاجرون والأقليات المرتبطة بالهجرة عرضة بشكل خاص للمواقف والسلوكيات التي تساهم في وصمهم وتحولهم إلى كبش فداء.

- ينبغي لسلطات الدولة أن تضمن ألا يسهم الخطاب العام والتصدي لجائحة كوفيد-19 في معاداة الأجانب والتمييز العنصري، بما في ذلك عن طريق إتخاذ تدابير تتوخى منع الوصم وحوادث العنصرية ومعادة الأجانب والتحريض على التمييز والكراهية والعنف ورصد هذه الحالات ومعالجتها ومحاسبة المسؤولين عنها.
- ينبغي للدول أن تظل مدركة أنه إذا قدّر النجاح للجهود المبذولة لإحتواء الفيروس، من الأهمية بمكان أن يكون هناك تضامن بين المجتمع الدولي، وبين الجيران والأسر، وداخل البلدان وعبر الحدود، وعلى طول طرق الهجرة وممراتها. فمرض كوفيد-19 لا يميز، ولا ينبغي لنا أن نتخذ من التمييز سبيلاً لمكافحته.